مجلة الباحث
موقع المجلة: https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

التقييم الاخلاقي للقضاة في العصر العباسي محمد بن الحسن بن ابي الشوارب انموذجاً

رغده عبد زيد حسون آل اسود أ.م.د. ناجي طالب هاشم
جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الانسانية

التخصص العام للبحث: التاريخ	التخصص الدقيق للبحث: التاريخ الاسلامي

معلومات الورقة البحثية

الكلمات الرئيسية:

القاضي محمد بن الحسن بن أبي الشوارب، اسرة آل ابي شوارب، القضاء، العصر العباسي

المستخلص باللغة العربية:

يتناول هذا البحث معايير الحكم الأخلاقي على القضاة كما قررها الفقهاء والمحدّثون، ويكشف البعد الأخلاقي في تاريخ القضاء العباسي، مبينًا أن التقييم الأخلاقي لم يكن وصفًا ثانويًا في كتب التراجم، بل أداة لتشكيل صورة القاضي العلمية والعملية. اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي في قراءة الروايات المتعلقة بسيرة القاضي محمد بن الحسن بن أبي الشوارب في كتب التاريخ والتراجم والفقه، بوصفه نموذجًا اجتمع فيه المدح والذم؛ إذ تكشف عن صورتين متباينتين لشخصيته: صورة مثالية تُبرز كرمه وخلقه وطلبه للحديث، وأخرى ناقدة تُبرز اتهامه بالاسترشاء والرشوة وما ترتب عليها من عزله ونقض أحكامه. وينتهي البحث إلى أن التقييم الأخلاقي للقضاة نتاج تفاعل معقد بين المعايير الشرعية والقيمية من جهة، والاعتبارات السياسية والمؤسسية من جهة أخرى، مما يستدعي قراءة نقدية واعية لمرويات المدح والقدح في المصادر التاريخية.

doi: https://doi.org/10.63797/bjh.

المقدمة

يُعَدُّ القضاءُ في الحضارةِ الإسلامية أحدَ أهمِّ الأجهزة التي تجسِّدُ القيمَ الشرعية والأخلاقية في الواقع الاجتماعي والسياسي؛ إذ ارتبط منصبُ القاضي منذ البدايات الأولى للدولة الإسلامية بمهمّة إحقاق الحق ورفع الظلم وصيانة الحقوق، قبل أن يكون منصبًا إداريًا خاضعًا لبنية الدولة ومصالحها المتغيّرة. وقد بلغ هذا الارتباط ذروته في العصر العباسي، حين اتسعت رقعة الدولة وتشعّبت مؤسساتها، فازدادت الحاجة إلى قضاءٍ قويٍّ، يستند إلى معايير دقيقة في اختيار القضاة وتقويم سيرتهم العلمية والأخلاقية. وفي هذا السياق نشأت في كتب التراجم والتواريخ صورةٌ مركَّبة عن القاضي، تجمع بين خطاب المديح القائم على إبراز العدالة والورع والعلم، وخطاب الذم الذي يركِّز على ما قد يطرأ من انحرافات كالاستجابة للضغط السياسي أو التورط في الرِّشوة وسوء استعمال السلطة .

ويأتي هذا البحثُ ليستقرئَ ملامحَ التقييم الأخلاقي للقضاة في العصر العباسي، ثم يطبِّق تلك الملامح على نموذج واحد من أبرز قضاة بغداد، هو القاضي أبو الحسن محمد بن الحسن بن عبد الله بن أبي الشوارب، الذي تنتمي أسرته إلى بيتٍ علميٍّ عريق تتابع رجاله على مناصب القضاء وقضاء القضاة. فقد حفظت لنا المصادر أخبارًا متباينة عن شخصيته وسيرته القضائية؛ فمنها ما يثني على أخلاقه وسخائه وحرصه على طلب الحديث والعلم، ومنها ما يقدّم صورةً نقديةً حادة تتهمه بالاسترشاء في الأحكام وتربط بين عزله واضطراب أوضاع القضاء في ظل النفوذ البويهي، الأمر الذي يجعل من دراسة المديح والذم في حقّه مدخلًا مهمًّا لفهم آليات صناعة الصورة الأخلاقية للقاضي في المدونة التاريخية.

وتنبع أهميةُ هذا الموضوع من كونه يجمع بين بعدين متكاملين: بعدٍ قيميٍّ يتعلّق بمعايير العدالة والورع والاستقلال العلمي التي اشترطها الفقهاء والمحدِّثون في القاضي، وبعدٍ سياسيٍّ/مؤسسيٍّ يكشف أثر التحولات الكبرى في العصر العباسي الثاني — ولا سيما دخول البويهيين بغداد وضعف الخلافة المركزية — في توجيه أحكام المدح والذم وتسييس صورة القضاة في المصادر. كما تسهم هذه الدراسة في إبراز الدور البارز لأسرة آل أبي الشوارب

في تاريخ القضاء العباسي، وفي تتبّع كيف انتقلت مكانتهم من رمز للاستقامة والنزاهة عند بعض أفرادها، إلى محلّ جدل ونقد عند بعض آخر، في ضوء اختلاف الظروف والسياقات.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، اعتمد البحثُ منهجًا تاريخيًا تحليليًا يقوم على جمع النصوص المتعلقة بالتقييم الأخلاقي للقضاة في العصر العباسي من كتب التراجم والتاريخ والفقه، وتحليلها في ضوء سياقها الزمني والسياسي، ثم مقارنة روايات المديح والذم الواردة في القاضي محمد بن الحسن بن أبي الشوارب ومناقشتها نقديًّا قدر الإمكان.

وقد توزّع البحث على ثلاثة مباحث رئيسة: خُصِّص المبحث الأول لبيان الإطار الشرعي والأخلاقي لوظيفة القضاء ومعايير التقييم الأخلاقي للقضاة في العصر العباسي، وتناول المبحث الثاني سيرة القاضي محمد بن الحسن بن أبي الشوارب وأصول أسرته وولاياته القضائية وموقعه في جهاز الدولة، أما المبحث الثالث فكرّس لدراسة المديح والذم في شخصيته من خلال نصوص التراجم والأخبار، مع محاولة تفسير هذا التباين في ضوء المعايير القيمية والتحولات السياسية التي شهدتها تلك المرحلة.

المبحث الاول

التقييم الأخلاقي للقضاة في العصر العباسي

التقييم الأخلاقي للقضاة في العصر العباسي ارتبط ارتباطًا وثيقًا بطبيعة وظيفة القضاء نفسها، وبالتحولات السياسية والفكرية التي شهدتها الدولة العباسية.

1. الإطار الشرعي والأخلاقي لوظيفة القضاء

الفقهاء والمؤرخون في العصور الأولى نظروا إلى القضاء بوصفه وظيفة دينية وأخلاقية قبل أن يكون منصبًا إداريًا؛ فتعريف القضاء عندهم يدور حول " **الفصل بين الناس حسماً للنزاع بالأدلة الشرعية** "[1] كما يورده ابن خلدون وغيره، وهو تعريف يربط بين إحقاق الحق وحماية المجتمع من الظلم[2].

من هنا برزت صفات أخلاقية اعتبرت شرطًا في القاضي، مثل: العدالة، الورع، الأمانة، الاستقامة، الحلم، والعلم بالفقه وأقوال الأئمة، وأصبحت هذه الصفات معيارًا أساسًا في قبول القاضي أو الطعن فيه.

ويستمدّ القاضي مشروعيته في الحكم بين الناس من عدّة مصادر متكاملة، يمكن تلخيصها في أربعة أصول كبرى:

أ. المصدر الشرعي (الكتاب والسنة وأدلة الفقه)

حقيقة القضاء في الفقه هي: «الإخبار عن حكمٍ شرعيّ على سبيل الإلزام»، كما نصّ عليه ابن فرحون في تبصرة الحكام، وبناءً عليه لا يكون القضاء شرعيًّا إلّا إذا كان الحكم مستندًا إلى أدلّة الشريعة، لا إلى أهواء القاضي أو أهواء السلطان؛ فإذا قضى بغير ما أنزل الله كان قضاؤه باطلًا أو جائرًا وإن استقرّ في الظاهر[3].

ب. ولاية الإمام / وليّ الأمر (العقد السياسي الشرعي)

القاضي في التصوّر الفقهي نائبٌ عن الإمام في تنفيذ الأحكام الشرعية؛ فهو لا يستقلّ بالولاية من نفسه، بل تُستمدّ ولايته من عقد الإمامة العامّة، ثم من تقليد الإمام له منصب القضاء، ولذلك نصّ فقهاء الشافعية والمالكية على أن القاضي: «منفّذ بالشرع للأحكام، له نيابة عن الإمام»، فجعلوا النيابة عن وليّ الأمر جزءًا من تعريفه الوظيفي[4].

ت. استكمال شروط القضاء (العلم والعدالة والأهلية)

قرّر الماوردي في الأحكام السلطانية أن: «ولا يجوز أن يُقلَّد القضاء إلا من تكمّلت فيه شروطه التي يصحّ معها تقليده وينفذ بها حكمه»، ثم عدّد الشروط (كالبلوغ، والذكورة عند الجمهور، والعدالة، وسلامة الحواس، وسَعة العلم بأحكام الشريعة). فلو وُلِّي القضاءَ من لا تتوفّر فيه هذه الشروط لم يَثبت له وصف القاضي الشرعي، وتكون مشروعيته منقوصة أو معدومة[5].

ث. إقرار الأمّة وشيوع الولاية (العلم بالقاضي والطاعة له)

نبّه القرافي في الذخيرة – في باب الأقضية – إلى أن شيوع الولاية في الناس شرطٌ في وجوب الطاعة؛ لأن التكليف إنما يتوجّه بعد العلم، فلا تجب طاعة قاضٍ لا يُعرَف أنه مقلَّد من قِبَل الإمام. وهذا يربط مشروعية القاضي بوعي المجتمع بشرعية تعيينه، لا بمجرد صدور مرسومٍ سرّي أو شكلي[6].

وبناءً على ذلك، فمشروعية القاضي في الفقه الإسلامي ليست مجرّد منصب إداري، بل هي ثمرة التقاء: حكم الله الذي يُظهِره القاضي في الواقعة، وولاية الإمام التي يفوّضه بها، وشروط الأهلية والعدالة في شخصه، وإقرار المجتمع بعقد ولايته. فإذا اختلّ واحدٌ من هذه الأركان اختلّت شرعية حكمه بقدر ما حصل فيه من النقص.

2. معايير التقييم الأخلاقي للقضاة في العصر العباسي

أ. العدالة والاستقامة الشخصية

الدراسات الحديثة التي تناولت القضاء في بغداد وفي الدولة الإسلامية حتى نهاية العصر العباسي الأول تشير إلى أن السمعة الأخلاقية للقاضي كانت عاملًا حاسمًا في تعيينه واستمراره في منصبه، وأن الحفاظ على استقلال القاضي عن الهوى والضغوط السياسية عُدَّ من أهم ضمانات العدالة[7]

كان المؤرخون يثنون على القاضي إذا عُرف عنه:

- الابتعاد عن مواطن الشبهة والمال الحرام،
- العفة في المعاملة،

- عدم قبول الرّشى والهدايا من الخصوم أو ذوي النفوذ،
- الحزم مع اللين؛ فلا يُستفز سريعًا ولا يلين حيث يجب الحزم.

ويمكن توثيق هذه الصفات بعدة نصوص من كتب التراجم والفقه:

يذكر الخطيب البغدادي في ترجمة قاضي القضاة عبيد الله بن أحمد بن معروف أنه كان «عَفِيفًا نَزِهًا في القضاء، لم نرَ مِثْلَه في نَزَاهَتِهِ وَعِفَّتِهِ»، وأنه «عِفَّةٌ عن الأموال»؛ وهي صياغة صريحة في الثناء على عفته وابتعاده عن مواطن الشبهة والمال الحرام[8].

وفي الوافي بالوفيات في ترجمة القاضي أبي الحسن ابن أبي الشوارب أنه «كان عَفِيفًا نَزِهًا رَئِيسًا»، وهو من أوضح أمثلة ثناء المؤرخين على عفة القاضي ونزاهته المالية[9].

أمّا عدم قبول الرّشى، فقد نقل ابن عاشور في التحرير والتنوير أبيات الأعشى في مدح الحَكَم هَرْم بن قطبة: «لا يَقبَلُ الرِّشْوَةَ في حُكْمِهِ ولا يُبالي غَبْنَ الخاسِرِ»، وجعلها مثالاً لنموذج الحاكم العادل الذي يُمدَح لامتناعه عن الرشوة[10].

وفي باب «هدايا الأمراء» من كتاب المُفهم لما أَشكل من تلخيص مسلم قرَّر القرطبي أن «هدايا الأمراء والقضاة وكل من ولي أمرًا من أمور المسلمين العامة لا تجوز، وأن حكمها حكم الغلول في التغليظ والتحريم؛ لأنها أكل مال بالباطل ورشا»، وهو نص فقهي مباشر يربط بين الهدايا والرشوة ويُشدد على وجوب تركها[11].

وأما الحزم في الحكم مع عدم مراقبة الناس، فقد وصف الخطيب القاضي يوسف بن يعقوب – قاضي البصرة وواسط وبعض بغداد – بأنه «كان رجلاً صالحًا عَفِيفًا شَدِيدًا في الحُكْمِ لا يُراقِبُ فيه أحدًا، وكانت له هيبة ورياسة»، وهو نموذج واضح لمدح القاضي على شدّته في الحق ووقاره[12].

فهكذا كان المؤرخين يصفون القضاة في العصر العباسي.

ب. العلم والقدرة على الاجتهاد

مع ظهور المذاهب الفقهية واستقرارها في العصر العباسي أصبح من المسلَّم به أن القاضي ينبغي أن يكون فقيهًا متمكنًا عارفًا بأصول الاستنباط، لأن الحكم بغير علم عُدّ نوعًا من الظلم الأخلاقي قبل أن يكون خطأً فنيًا[13].

لذلك نرى في تراجم القضاة أن الثناء عليهم غالبًا ما يقترن بذكر:

- شيوخهم،
- مجالس العلم التي حضروها،
- مصنفاتهم الفقهية،

بوصف ذلك دليلاً على أهليتهم العلمية والأخلاقية معًا، ولهذا شواهد صريحة في كتب التراجم، منها على سبيل المثال:

❖ **نموذج: القاضي أبو بكر ابن الحداد (قاضي مصر)**

في ترجمته في سير أعلام النبلاء يذكر الذهبي – نقلًا عن ابن يونس والمسبحي وابن زولاق – جملة أوصاف ثناء مرتبطة مباشرة بعلمه وقضائه، منها:

- الثناء على فقهه وعبادته: «كان فقيها عالما كثير الصلاة والصيام... وكان نسيج وحده في حفظ القرآن واللغة، والتوسع في علم الفقه»[14].
- ذِكر مجلسه العلمي: «وكانت له حلقة من سنين كثيرة يغشاها المسلمون»، أي أن حضور الناس لمجلسه العلمي عُدَّ علامة على مكانته وأهليته[15].
- ذِكر شيوخه: «أخذ ذلك عن أبي عبيد القاضي... وأخذ علم الحديث عن النسائي، والفقه عن محمد بن عقيل الفريابي... وأخذ العربية عن ابن ولاد...»، وهي صيغة واضحة لربط منزلته العلمية بسند شيوخه[16].
- ذِكر مصنفاته الفقهية: «وله كتاب الباهر في الفقه نحو مائة جزء، وكتاب الجامع»، ويأتي هذا الذكر في سياق توثيقه كفقيه وقاضٍ حاذق[17].

❖ **نموذج: أقضى القضاة الماوردي**

في ترجمة الماوردي في سير أعلام النبلاء يقدمه الذهبي هكذا: «الإمام العلامة، أقضى القضاة أبو الحسن علي بن محمد... الماوردي، الشافعي، صاحب التصانيف»، ثم يذكر شيوخه بالتفصيل: «حدّث عن الحسن بن علي الجبلي... ومحمد بن عدي المنقري...»، ثم يقول: «وله مصنفات كثيرة في الفقه والتفسير وأصول الفقه والأدب»، ويُتبع ذلك بقوله: «وولي القضاء ببلدان شتى»[18].

هنا ترى بوضوح أن الثناء على الماوردي كقاضٍ يرتبط بذكر شيوخه، وتحصيله العلمي، وكثرة مصنفاته الفقهية، بوصف ذلك دليلًا على أهليته للمنصب.

❖ **نموذج: وكيع القاضي**

في ترجمة وكيع القاضي في سير أعلام النبلاء يقول الذهبي: «الإمام المحدّث الأخباري القاضي... صاحب التآليف المفيدة»، ثم يسرد شيوخه بقوله: «حدث عن أبي حذافة السهمي، والزبير بن بكار، والحسن بن عرفة...»، ثم ينقل قول الدارقطني فيه: «كان نبيلا، فصيحًا، فاضلًا، من أهل القرآن والفقه والنحو، له تصانيف كثيرة»، ثم يعقب الذهبي: «قلت: ولي قضاء كور الأهواز كلها»[19].

فاجتماع: شيوخ السماع، وصفه بأنه من أهل القرآن والفقه، وذكر تصانيفه، مع التصريح بتوليه القضاء، يمثل نموذجًا واضحًا لما ذكرتَه من اقتران الثناء على القاضي بذكر شيوخه ومصنفاته كدليل على أهليته العلمية والأخلاقية.

هذه النصوص الثلاثة تُظهر أن كتب التراجم حين تثني على القضاة لا تكتفي بوصفٍ عام، بل تربط الثناء بـسلسلة الشيوخ الذين تلقَّوا عنهم العلم، مجالس العلم أو الحلقات التي درّسوا فيها أو حضروها، مصنفاتهم الفقهية والعلمية، وذلك في سياق توكيد أهليتهم العلمية، واستقامة سيرتهم، وصلاحيتهم لمنصب القضاء.

ج. الاستقلال عن السلطة والقدرة على مقاومة الضغط

المسؤولية القضائية كانت كبيرة، وأن النهج التقليدي في العصور الأولى وفّر قدرًا معتبرًا من استقلال القاضي عن التدخل السياسي، وأن الحفاظ على هذا الاستقلال اعتُبر جزءًا من التقييم الأخلاقي لشخص القاضي[20].

القاضي الذي يواجه الخليفة أو الوالي، ويرفض تنفيذ ما يخالف الشرع، يُمدَح في المصادر بوصفه " **ثابتًا على الحق** "، بينما يُنتقَد من يلين للسلطان أو يجعل القضاء وسيلة للتقرب السياسي، وجاء في الخبر ان " **ابراهيم بن اسحق قاضي مصر سنة ٢٠٤ هـ اختصم إليه رجلان فقضي على أحدهما فشفع إلى الوالي فأمره الوالي أن يتوقف في تنفيذ الحكم، فجلس القاضي في منزله حتى ركب إليه الوالي وسأله الرجوع إلى عمله، قال :لا أعود إلى ذلك المجلس أبدًا، ليس في الحكم شفاعة** "[21]

3. مكانة القضاة الأخلاقية في نظر الخلفاء والمجتمع

أن الخلفاء العباسيين منحوا القضاة ثقة كبيرة وأسندوا إليهم وظائف سياسية وإدارية إلى جانب عملهم القضائي، وحضروا مجالسهم واستشاروهم في قضايا الدولة، مما رفع مكانتهم الرمزية والأخلاقية في المجتمع[22]. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما جرى عند خلع الخليفة المستعين بالله (252هـ/866م)، حيث كان من الواجب حضور قاضي القضاة أبي محمد الحسن بن أبي الشوارب بوصفه أحد الشهود الرئيسيين على عملية الخلع.

وقد تولى قراءة كتاب الخلع قائلاً: **"يا أمير المؤمنين أشهد على إقرارك بما فيه"**، فأجابه المستعين قائلاً: **"نعم، يا رب خلعتني من خلافتك فلا تخلعني من رحمتك"**[23]، وعندما أُجبر الخليفة المعتز بالله العباسي (ت 255هـ/869م) على خلع نفسه، استُدعي قاضي القضاة الحسن بن أبي الشوارب ليشهد على عملية العزل، وذلك بحضور عددٍ من وجهاء الدولة وأصحابه. وقد أشرف على تسليم الخلافة إلى محمد بن الواثق الذي لُقّب فيما بعد بـ المهتدي بالله، وأُشهِدت البيعة رسمياً يوم الاثنين لثلاثٍ بقين من رجب سنة 255هـ/869م، وبعد هذه الحادثة تُوفي الخليفة المعتز ودُفن في سُرّ مَن رأى (سامراء) عن عمرٍ لم يتجاوز 23 [24].

كان لأسرة آل أبي الشوارب دور مهم بوصفهم قضاة في التحقق من صحة الأحداث وضمان العدالة في الدولة العباسية. ويتضح ذلك من حادثة الخليفة المعتز بالله[25] عندما اشتبه في تحالف أخيه المؤيد مع الأتراك ضده، فقام بحبسه، ثم وُجد بعد مدة ميتًا في السجن. عندها لم يكتفِ الخليفة بإعلان الوفاة، بل استدعى القضاة والفقهاء ليشهدوا على جسده ويتأكدوا من عدم وجود أي أثر يدل على قتله، يذكر السيوطي: " **خلع المعتز أخاه المؤيد من العهد، وضربه وقيده فمات بعد أيام، فخشى المعتز أن يتحدث عنه أنه قتله أو احتال عليه، فأحضر القضاة حتى شاهدوه وليس به أثر** " [26]، مما يوضح الثقة الكبيرة التي كانت توليها الدولة لأسرة آل أبي الشوارب ودورهم البارز في الرقابة والتحقيق وإثبات العدالة في المجتمع العباسي [27].

وأصبح رفض المنصب أحيانًا يُعدّ علامة على ورع شديد في نظر المؤرخين والفقهاء، ومن رفض القضاء هو محمد بن عبد الملك بن ابي شوارب: " **أشخص إبراهيم بن محمد التيمي ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب ، فلما حضرا دار المتوكل أمر بإدخال ابن أبي الشوارب ، فلما دخل عليه قال : إني أريدك للقضاء. فقال : يا أمير المؤمنين لا أصلح له. فقال : تأبون يا بنى أمية إلا كبراً! فقال : والله يا أمير المؤمنين ما بي كبر ، ولكني لا أصلح للحكم. فأمر بإخراجه! وكان هو وإبراهيم التيمي قد تعاقدا أن لا يتولى واحد منهما القضاء**"[28] .

يروي هذا النص مشهدًا حصل في دار الخلافة عند المتوكل، إذ استُدعي إبراهيم بن محمد التيمي ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب للمثول بين يديه، وكان الغرض أن يختار أحدهما لمنصب القضاء. بدأ المتوكل بابن أبي الشوارب، فقال له صراحة: «إني أريدك للقضاء»، فبادره ابن أبي الشوارب بالاعتذار قائلاً: «يا أمير المؤمنين لا أصلح له»، أي إنه يرى نفسه غير مؤهَّل لتحمّل هذه المسؤولية الثقيلة. ظنّ المتوكل أن هذا الرفض سببه الكِبر والتعالي، فقال عبارته المعاتِبة عن بني أمية، فاستدرك ابن أبي الشوارب قائلاً: «والله يا أمير المؤمنين ما بي كِبْر، ولكني لا أصلح للحكم»، مؤكّدًا أن دافعه خوفٌ من التقصير لا تكبّر. ثم أمر المتوكل بإخراجه. ويذكر النص في ختامه أن ابن أبي الشوارب وإبراهيم التيمي كانا قد تعاهدا من قبل ألّا يتولى واحد منهما القضاء، فيظهر من ذلك شدّة ورعهما وخوفهما من أعباء الحكم بين الناس ومسؤوليته أمام الله.

4. منصب قاضي القضاة وتكثّف البعد الأخلاقي

في العصر العباسي استُحدث منصب قاضي القضاة، وهو أعلى منصب قضائي في الدولة، يتولى الإشراف على القضاة وتعيينهم وعزلهم في الأمصار، ويتحدث باسم السلطة القضائية كلها [29]

الدراسات التاريخية تبيّن أن الانحراف الأخلاقي عند قاضي القضاة (كالتحزّب السياسي أو الميل لمذهب معين على حساب العدالة) كان يؤثر في سمعة المؤسسة القضائية كلها، لذلك نجد المؤرخين يطيلون في مدح من عُرف منهم بالعدل، ويُشدّدون في نقد من اتُّهم بالظلم أو التواطؤ مع السلطة [30]

5. التسييس وإشكالات الموضوعية في التقييم الأخلاقي

مع امتداد العصر العباسي الثاني وازدياد نفوذ القوى السياسية (كالبويهيين والسلاجقة) أصبح القضاء أكثر تعرضًا للتدخلات، وتشير بعض الدراسات إلى أن الضغوط السياسية أدت أحيانًا إلى عزل قضاة اشتهروا بالاستقامة، أو تثبيت قضاة مقرّبين من السلطة رغم الطعون في عدالتهم، القضاء في العصر العباسي متأثرًا بالسياسة، وأصبح الخلفاء يتدخلون في القضاء حتى حملوا القضاة في كثيرٍ من الأحيان على السير وفق رغباتهم؛ ولهذا السبب فكثيرًا ما كان يعتذر القضاة عن قبول التعيين في المناصب القضائية مع علمهم بشرفه وفضله بين الناس، وذلك خشية تدخل الخلفاء في أحكامهم القضائية [31]

وارى ان هناك مشكلة ظهرت في موضوعية التقييم الأخلاقي ، فبعض روايات الذم جاءت من خصوم سياسيين أو مذهبيين، وبعض روايات المدح ارتبطت بقرب القاضي من الخليفة أو الوزير. لذلك توصي الدراسات الحديثة بضرورة نقد الروايات التاريخية وعدم التسليم بكل ما فيها من أحكام أخلاقية على القضاة، بل مقارنتها بمصادر متعددة، والنظر في سياقها السياسي والمذهبي [32]

يمكن تلخيص التقييم الأخلاقي للقضاة في العصر العباسي في ثلاثة محاور كبرى:

- **المحور القيمي** :العدالة، الورع، الاستقلال، العلم، الحلم، ونزاهة اليد.
- **المحور المؤسسي** :تطور منصب القاضي وقاضي القضاة ومجالس القضاء، بما فيها من آليات تعيين ومحاسبة تُمكِّن – نظريًا – من الحفاظ على البعد الأخلاقي للمؤسسة القضائية [33]
- **المحور السياسي** :حجم تدخل السلطة التنفيذية في القضاء، وتأثير ذلك على موضوعية المدح والذم في حق القضاة، خاصة في العهد العباسي الثاني.

المبحث الثاني

سيرة القاضي محمد بن الحسن بن عبد الله بن أبي الشوارب

أولًا: اسمه ونسبه

محمد بن الحسن بن عبد الله بن علي بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، أبو الحسن القرشي ثم الأموي[34] يُنتسب إلى بني أمية من جهة جدّه محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب: محمد بن عبد الله بن أبي عثمان بن عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العيص بن أميّة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي البصري[35]

فيرجع أبو الحسن إلى بني أمية؛ فـ«الشَّوَارِبي» نسبةٌ إلى أبي الشوارب: محمد بن عبد الله بن أبي عثمان بن عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس. وقد حفظت لنا كتب الأنساب هذا البيان النسبي، وأكّدته تراجم أئمة هذه الأسرة في المصادر المتقدّمة[36].

ثانياً: اسرته

يُذكر أن بني أبي الشوارب أسرةُ فقهٍ وقضاءٍ حنفيّة، خرج منها بحسب ملخّصات المصادر العديد من القضاة في القرنين الثالث إلى الخامس. وهذا ما تشهد له تراجم آبائهم وأعمامهم وأبنائهم في كتب التراجم: كـ«سير أعلام النبلاء» للذهبي (تراجم: محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، الحسن بن محمد بن أبي الشوارب، علي بن محمد بن عبد الملك، أحمد بن محمد بن عبد الله)، و«تاريخ بغداد» للخطيب[37].

فلعبت أسرة آل أبي الشوارب دوراً بارزاً في تعزيز مكانة المؤسسة القضائية في العصر العباسي. فقد ذكر ابن حزم [38] (456هـ/1063م) أن " **القضاء في بغداد تردد في بني أبي خالد بن أبي العباس بن خالد بن أميّة من عهد المتوكل إلى زماننا، وهم بنو أبي الشوارب** "، كما يؤكد الخطيب البغدادي (463هـ/1071م) هذه المكانة بقوله: " **منهم أربعة وعشرون قاضياً، منهم ثمانية تقلّدوا قاضي القضاة** "[39].

ومع ذلك، فإن المصادر التي بين أيدينا لم تورد سوى تراجم ومعلومات تخص أحد عشر شخصاً فقط، أربعة منهم تولّوا منصب قاضي القضاة[40].

ينتمي أبو الحسن إلى بيتٍ علميّ عالي المكانة في القضاء ببغداد وسامراء والبصرة، من أبرز رجاله:

1. محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب

هو الجدّ الأعلى، وترجم له الذهبي[41] ، قال: " **الإمام الثقة المحدث الفقيه الشريف ، أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب محمد بن عبد الله بن أبي عثمان بن عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي البصري** ".

ولد بعد 150هـ ومات سنة 244ه ، وهو الذي تُنسَب الأسرة إليه «الشواربي»[42]. اشاد به احمد ابن حنبل (241هـ / 855م) [43]، قال: **" ما بلغني عنه إلا خير "**[44] اما النسائي[45] (303 هـ/ 915م): لا بأس به[46] وقال ايضاً: ثقة[47]. بينما صالح جزرة (٢٩٣ هـ /٩٠٦ م) [48] ذكره، قائلاً: شيخ جليل صدوق[49] ومدحه عثمان بن أبي شيبة (٢٩٧ هـ / ٩٠٩ م) [50]: هو شيخ صدوق لا بأس به[51]. واشادَ به مسلمة بن القاسم (٣٥٣ هـ /٩٦٤ م) [52]: بصري ثقة[53]

2. أبو محمد ، الحسن بن المحدث محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب

قاضي القضاة ، أبو محمد ، الحسن بن المحدث محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب ، الأموي أحد العلماء الأجواد الممدحين، ولي قضاء المعتمد (٢٥٦هـ - ٢٧٩هـ) ، وقد ناب في قضاء سامراء سنة 240 ه[54] .

3. العباس بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب

استقضاه المعتز بالله[55] في سنة 252ه [56] إذ تولى الخليفة المعتز بالله الحكم في ظروف سياسية مضطربة، إذ بايعه والده المتوكل على الله[57] بالعهد والخلافة بعد أخيه المنتصر بالله[58]، كما عهد بالخلافة بعده إلى المؤيد بالله إبراهيم[59]، الذي كان محبوسًا مع المعتز فأُفرج عنه بخروجه: **" وكان المؤيد محبوسا مع المعتز فأخرج بخروجه "**[60].

عقب مبايعته، انتصب المعتز لتدبير شؤون الدولة، وبدأ بإرسال أخيه أبي أحمد بن المتوكل إلى بغداد لمحاربة الخليفة المنافس المستعين بالله[61]، مزودًا إياه بالجيوش والعدة: **" وجه أخاه أبا أحمد بن المتوكل على الله إلى بغداد لحرب المستعين بالله، وأوعز معه بالجيوش والكراع والسلاح والعدة والآلة "**[62] .

استمرت الحرب بين الطرفين حول بغداد لمدة سنة كاملة، حيث اشتدت الفتنة وكثر القتل، وبلغت المعاناة ذروتها بين سكان المدينة: **" فلم يزل القتال بينهم سنة اثنا عشر شهرا، وعظمت الفتنة، وكثر القتل، وغلت الأسعار ببغداد لشدة الحصار، وأضر ذلك بالناس، وجهدوا "**[63].

وفي تحول سياسي حاسم، مال محمد بن عبد الله بن طاهر[64] إلى المعتز بالله، وكاتبَه سرًا، مما أضعف موقف المستعين بالله، وأدى إلى خلع الأخير نفسه وتسليم الأمر رسميًا للمعتز: **" فخلع المستعين بالله نفسه ببغداد في الرصافة يوم الجمعة لأربع خلون من المحرم سنة اثنتين وخمسين ومائتين، وسلم الأمر للمعتز بالله، وبايع له، وأشهد على نفسه بذلك من حضره من الهاشميين والقضاة وغيرهم "**[65] .

4. الحسن بن محمد بن عبد الملك الأموي

الحسن بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب بن عبد الله بن أبي عثمان بن عبد الله بن خالد بن أسد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس[66] ، وقيل عنه: **" وكان أحد الأجواد الممتدحين "**[67] ولي قضاء المعتمد[68]، وقد ناب في قضاء سامراء سنة 240ه، وقيل عنه ما كذب ولا خان عندما حدثَ او اؤتمنَ ، ومات بمكة، بعد قضاء حجه، في ذي الحجة، سنة 261ه وقد عاش 54 سنة[69]

5. علي بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب

الحافظ، الإمام، قاضي القضاة، أبو الحسن الأموي البصري[70]، تولى القضاء في العراق سنة 262 ه [71] وتوفي سنة 283 ه[72] ، وكان يصفونه المؤرخين بأنه: **" رئيسا، معظّما، ديّنا، خيّرا "**[73]

وقد مر على بغداد بعد موت قاضيها مدة ثلاثة اشهر من دون قاضي حتى تولى علي ابن محمد بن ابي شوارب، اذ قال طلحة الشاهد[74] (٣٨٠ هـ / ٩٩٠ م) [75] : **" لما مات إسماعيل القاضي مكثت بغداد ثلاثة أشهر ونصف بغير قاض، حتى ولي القضاء علي بن أبي الشوارب، مضافا إلى قضاء سامراء، وكان ولي سامراء بعد أخيه الحسن "**وتكرر هذا الخبر ايضاً: **" لما مات إسماعيل بن إسحاق[76]، أقامت بغداد بغير قاض ثلاثة أشهر وسبعة عشر يوما، ثم وليه علي بن محمد بن أبي الشوارب. مضافا إلى ما بيده من قضاء القضاة بسامراء "**[77]

6. عبد الله بن علي بن أبي الشوارب

كان عبد الله بن علي بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب من كبار قضاة بغداد في أواخر القرن الثالث الهجري، وقد تقلّد القضاء في الجانب الشرقي من مدينة السلام وفي الكرخ أيضًا، ابتداءً من شهر ربيع الأول سنة 296هـ [78]حتى أصيب بالفالج في ليلة السبت لثلاث عشرة ليلة خلت من جمادى الآخرة سنة 298هـ[79]. وقد عُرف بصرامته واستقامته في القضاء، واستمر في منصبه قرابة عامين، إلى أن أقعده المرض عن العمل. وقد عُهد إليه النظر في أهم دوائر العاصمة العباسية، مما يدل على الثقة التي أولتها له الدولة ومكانته بين القضاة. توفي يوم الثلاثاء لسبع بقين من رجب سنة 301هـ، ودُفن في مقابر باب الشام ببغداد، وهو الموضع الذي دُفن فيه لاحقًا ابنه محمد [80].

7. محمد بن عبد الله بن علي بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب (الأحنف)

هو محمد بن عبد الله بن علي بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، ويُعرف بلقبه الأحنف. تولّى القضاء في بغداد بعد إصابة والده بالفالج سنة 298ه[81]، إذ استخلفه والده على جميع أعماله في يوم الخميس لاثنتي عشرة ليلة بقيت من جمادى الآخرة من السنة نفسها. وُصف بأنه سريّ جميل، حسن السيرة، واسع الأخلاق، قريب من الناس، لا يعرف عنه خشونة في المعاملة، مما أكسبه محبة العامة وأهل العلم. غير أنّ فترة ولايته اتسمت باضطراب

الأوضاع السياسية في بغداد وضعف هيبة السلطان، مما أثر على انتظام القضاء في أيامه. استمر على خلافة والده في القضاء حتى توفي في تاسع جمادى الأولى سنة 301ه[82]، أي قبل وفاة والده بثلاثة وسبعين يومًا، ودفن إلى جانبه في مقابر باب الشام ببغداد[83].

8. الحسن بن عبد الله بن علي بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، أبو محمد الأموي

يُعدّ أبو محمد الحسن بن عبد الله بن علي بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب واحدًا من أبرز القضاة الذين برزوا في أسرة آل أبي الشوارب خلال النصف الأول من القرن الرابع الهجري، وهي الأسرة التي اشتهرت بتوارثها مناصب القضاء في بغداد وسائر الأمصار العباسية. تولّى قضاء مدينة المنصور في يوم الاثنين لست بقين من شهر ربيع الآخر سنة 316هـ، بعد عزل القاضي أبي الحسين بن الأشناني الذي لم تدم ولايته سوى ثلاثة أيام، فاختاره الخليفة المقتدر بالله لما عُرف عنه من حسن السيرة وجمال الطريقة واتباعه نهج أبيه وجده في الحكم والسداد. وقد امتاز بدماثة الخلق، وعدله في القضاء، وحرصه على تطبيق الشرع دون محاباة، حتى وصفه المؤرخون بأنه قريب الشبه بأجداده في الورع والإنصاف[84].

استمر الحسن بن عبد الله في ولايته حتى منتصف شهر رمضان سنة 320هـ حين صرفه الخليفة المقتدر عن القضاء، بعد أن أمضى نحو أربع سنوات في منصبه ترك خلالها أثرًا طيبًا في نفوس الناس. وقد ذكر الصيمري عن محمد بن عمران المرزباني أن الحسن بن عبد الله توفي يوم عاشوراء من سنة 325هـ، ودُفن في بغداد[85].

9. عبد الله بن الحسن بن أبي الشوارب

عبد الله بن الحسن بن عبد الله بن علي بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب كان يشغل منصب قاضي القضاة في بغداد.

كان ابن أبي الشوارب فقيهًا بارزًا تولّى منصب قاضي القضاة في بغداد سنة 350هـ، وهو منصب ذو هيبة ومكانة عالية في الدولة العباسية، إذ يجمع بين الإشراف على القضاء العام ورئاسة القضاة في مختلف الأقاليم. وقد تولّى القضاء بعد وفاة القاضي أبي السائب عتبة بن عبد الله في ربيع الآخر من تلك السنة، حيث أقرّ الخليفة المطيع لله عمرَ بن أكثم على الكتابة مؤقتاً، إلى أن تمّ تقليد أبي العباس بن أبي الشوارب قضاء القضاة في شعبان من السنة نفسها[86]

غير أنّ توليته لم تجرِ على النهج التقليدي المعهود، إذ اشترط على نفسه دفع مبلغ سنوي ضخم بلغ مائتي ألف درهم إلى خزائن الأمير معز الدولة البويهي، وهو أمر لم يُعرف له مثيل في تاريخ القضاء العباسي، حيث لم يكن المنصب من قبل يُضمن بالمال. وقد ركب ابن أبي الشوارب إلى منصبه في موكب رسمي مهيب خرج من دار معز الدولة، تصدّره الدبادب والبوقات والجنود، وهو مشهد يجسد خضوع السلطة القضائية آنذاك للنفوذ البويهي العسكري والسياسي[87]

أما الخليفة المطيع لله، فقد رفض لقاء القاضي الجديد أو استقباله في الموكب، احتجاجاً على الطريقة التي تقلّد بها المنصب، وعدّ ما جرى "مصيبة "تمسّ كرامة القضاء وهيبته. كما أمر الخليفة بمنع ابن أبي الشوارب من الدخول عليه، وعدم السماح له بالحضور في الموكب الرسمي[88]

وتشير الاخبار أن ابن أبي الشوارب توسّط لدى أرسلان الجامدار، فتى معز الدولة، ليحصل على المنصب مقابل هذا الالتزام المالي السنوي، وقد كُتب بذلك سجل رسمي على نجوم محددة، مما يكشف بوضوح عن مدى تغلغل الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة خلال تلك الحقبة[89].

لكن هذا الوضع لم يدم طويلاً؛ إذ أُعفي ابن أبي الشوارب من القضاء سنة 352هـ بعد تصاعد الاعتراضات على أحكامه، وأُمر بإبطال سجلاته وإلغاء أحكامه، ثم تولّى المنصب بعده أبو بشر بن أكثم دون ضمان مالي[90]

10. أحمد بن محمد بن أبي الشوارب

أحمد بن محمد بن عبد الله بن العباس بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، أبو الحسن القرشي الأموي، ولي قضاء القضاة بعد أبي محمد ابن الأكفاني[91]

ولم يزل على القضاء إلى حين وفاته[92]

وقد وتوفي أحمد بن محمد بن أبي الشوارب سنة 417 ه [93]

اقوال العلماء فيه: قال الذهبي[94] (748ه): **" لم نَر مثل أبا الحسن جلالة وشرفاً "**

وقيل عنه: **" كان عفيفا نزها، وقد سمع الحديث من أبي عمر الزاهد[95] وعبد الباقي بن قانع[96]، إلا أنه لم يحدث"**[97]

وكان: **" آخر من ولي الحكم ببغداد من سلالة محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب "**[98]

ثالثاً: ولادته ووفاته

وُلد القاضي أبو الحسن محمد بن الحسن بن عبد الله بن علي بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب في آخر سنة 292هـ[99] ببغداد، في بيتٍ عريق من بيوت العلم والقضاء، هو بيت آل أبي الشوارب الأمويين البصريين، الذين كانت لهم مكانة رفيعة في الدولة العباسية، وتوارثوا مناصب القضاء جيلاً بعد جيل[100]. نشأ أبو الحسن في بيئة يغلب عليها الطابع الفقهي والاهتمام بالحديث والفقه، فكان من صغره ميّالًا إلى طلب العلم ومجالسة العلماء، وسمع

من أبي العباس بن مسروق[101]، وروى عنه الحسين بن محمد الكاتب[102]، مما يشير إلى اتصاله بأهل الحديث والفقه في بغداد[103] .

وقد تأثّر في تكوينه العلمي بمحيطه الأسري، إذ كان والده وجده من القضاة المشهورين، فتهيّأ له أن يسلك طريقهم في القضاء. عُرف في بداياته بحسن المظهر والكرم، وكان أحد الأجواد في عصره، إلا أن سمعته القضائية تأثرت سلبًا في أواخر حياته، إذ أورد ابن الجوزي[104] أنه " **كان قبيح الذكر فيما يتولاه من الأعمال، منسوبًا إلى الاسترشاء في الأحكام والعمل فيها بما لا يجوز**" ، حتى بلغ الأمر أن الخليفة المستكفي بالله أمر بالقبض عليه يوم الثلاثاء لخمس خلون من صفر سنة 334هـ، بعد أن شاع عنه الارتشاء وكثر الحديث به في بغداد [105].

ورغم هذه التهم، لم يُعرف عنه ترك العلم أو الحديث، بل ظلّ على صلة بالفقهاء والرواة حتى أواخر عمره. وقد اتفقت أغلب المصادر على أن وفاته كانت في شهر رمضان سنة 347هـ [106] وقيل توفي سنة 349 هـ [107] وهو قول شاذ لان فقط مصدر واحد ذكر هذا التاريخ. وبذلك امتدت حياته خمسًا وخمسين سنة تقريبًا، عاش خلالها مرحلة دقيقة من تاريخ الخلافة العباسية، اتسمت بضعف السلطة المركزية وتغوّل النفوذ البويهي في بغداد، مما أثّر في هيبة القضاء واستقلاله.

رابعاً: ولاياته القضائية وموقعه في جهاز الدولة

شهدت بغداد في القرن الثالث الهجري تحولات سياسية وإدارية عميقة، انعكست بوضوح على مؤسسة القضاء، لا سيما منصب قاضي القضاة الذي كان يمثل ذروة السلطة القضائية في الدولة العباسية. ويُعد أبو الحسن محمد بن الحسن أحد أبرز من تولّى هذا المنصب في تلك المرحلة الحرجة، حيث تقلّده في ولايتين متعاقبتين، ارتبطتا مباشرةً بالتغييرات السياسية الكبرى، مثل خلع الخليفة المستكفي بالله ودخول البويهيين إلى بغداد، ثم تولية الخليفة المطيع لله.

تولّى أبو الحسن محمد بن الحسن منصب قاضي القضاة في بغداد في ولايتين:

الاولى: في المحرّم 333–334هـ/سبتمبر 944م عيّنه الخليفة المستكفي بالله على قضاء مدينة المنصور والشرقيّة (وهي منطقة القصور في بغداد)، وذلك عقب تولّي المستكفي. ثم عُزل وأُوقف في 16 صفر 334هـ/16 سبتمبر 945م في حملة تطهيرٍ طالت عددًا من القضاة[108].

الثانية: ثم أعاده الخليفة المُطيع لله إلى منصبٍ واسع الاختصاص في جمادى الآخرة 334هـ/يناير 946م، فصار ينظر في شرقيّة بغداد، والحرمين، واليمن، ومصر، وجزءٍ من الشام، والسواد (ساقي الفرات وواسط وسامراء)؛ ثم عُزل ثانيةً نحو 335هـ/947م[109].

وتتضافر مع ذلك إشارات الحدث السياسي: دخول البويهيين بغداد وخلع المستكفي وتنصيب المطيع، وهو الإطار الذي فُسِّرت على ضوئه تغييرات القضاء في تلك المدة كما سيمر بنا لاحقاً.

المبحث الثالث

المديح والذم في شخصية القاضي محمد بن أبي الشوارب

1. شهادات تُثني على خلقه وقربه من الناس وطلبه للحديث

يُعَدّ القاضي محمد بن الحسن بن أبي الشوارب (أبو الحسن القرشي الأموي، قاضي بغداد) من القضاة الذين امتازوا بحُسن السيرة والأدب، إذ وصفته المصادر بأنه: " **كان حسن الأخلاق، طلّابة للحديث**"[110]

ويُبرز هذا الوصف شخصيته العلمية والأخلاقية، ويؤكد مكانته بين معاصريه بما جمعه من أدبٍ وحرصٍ على طلب العلم.

يروي طلحة بن محمد بن جعفر بسنده الذي ساقه الخطيب[111] أنه " **كان رجلًا واسع الأخلاق، كريمًا، جوادًا، طلابةً للحديث**".

وردت العبارة نفسها داخل نشوار المحاضرة [112] ضمن أخبار القضاة في تلك السنين، اذ قال: " **كان رجلًا واسع الأخلاق، كريمًا، جوادًا، طلابةً للحديث** ".

ويكشف هذا النصّ عن شخصية قاضٍ لم تكن وظائفه مقتصرة على الفصل في الخصومات، بل ارتبطت أيضًا بمكارم الأخلاق وحرصٍ ظاهر على طلب العلم ورعاية أهله.

قال طلحة بن محَمَّد بن جعفر: كان رجلًا واسع الأخلاق، كريمًا جوادًا، طلَّابة للحديث، استقضي على مدينة المنصور، والشرقية

وقال ابن كثير[113]: " **قاضي بَغْدَاد، كان حسن الأخلاق، طلَّابة للحديث، ومع هذا نُسب إلى أخذ الرشوة في الأحكام والولايات، والله تعالى أعلم بالصواب**" . فأبن كثير لم يثبت او يرفض الخبر وانما احال الامر الى علم الله.

2. انتقاد شديد واشتهار تُهَم " الاسترشاء " في أحكامه

ينقل الخطيب [114] - في الموضع نفسه من تاريخ بغداد - خبر عزله وأمر المستكفي بالقبض عليه في صفر سنة 334هـ / 945م ، ثم يقول: " **وكان قبيحَ الذِكر فيما يتولاه من الأعمال، منسوبًا إلى الاسترشاء في الأحكام والعمل فيها بما لا يجوز، قد شاع ذلك عنه، وكثر الحديث به**"

هذه العبارة هي أوضح حكمٍ خُلُقي/سلوكي في مصادر التراجم عنه.
كرّر ابن الجوزي[115] الخبر نفسه، اذ قال: " **أخبرنا إسماعيل بن علي قال: و عزل محمد بن الحسن بن أبي الشوارب عن جميع ذلك في ما يتقلده من أمر القضاء، و أمر المستكفي بالقبض عليه ففعل ذلك يوم الثلاثاء لخمس خلون من صفر سنة أربع و ثلاثين، و كان قبيح الذكر فيما يتولاه من الأعمال منسوبا إلى الاسترشاء في الأحكام، و العمل فيها بما لا يجوز، قد شاع ذلك عنه، و كثر الحديث به، و توفي في رمضان هذه السنة** ".
وقال ابن الصابئ[116] [117]: **"ضمن ابن ابي الشوارب القضاء بمال مرتب لمعز الدولة "**
وقيل ايضاً: " **كان ينسب إليه من تعاطي الرشوة في الأحكام** "[118]
قال إسماعيل بن علي الخطبي[119]: **"كان قبيح الذكر فيما يتولَّاه من الأعمال، منسوبًا إلى الاسترشاء في الأحكام والعمل فيها بما لا يجوز، وقد شاع ذلك عنه، وكثر الحديث به"**
تظهر لنا صورتان متقابلتان في المصادر المبكرة:
ثناءٌ خُلُقي عليه من معاصرٍ له (طلحة بن محمد)[120] : " **واسع الأخلاق، كريم، جواد، طلابة للحديث** "
إدانةٌ سلوكية صريحة عند الخطيب —ونقلًا عنه ابن الجوزي— باتهامه بالاسترشاء في الأحكام واشتهار ذلك حتى أدى إلى عزله والقبض عليه[121]
ويقول الذهبي[122] " **ان أحد الأجواد. وكان قبيح الذكر فيما تولاه، قد شاع ذلك. توفي في رمضان عن نيفٍ وسبعين سنة. وكان هو يولي قضاء مصر من يختار، ويكتب إليه بعهده، وكذا إلى ما دون مصر كدمشق وغيرها. وقد عزل عن القضاء قبل موته بمدة. وكان جده قاضي مدينة أبي جعفر المنصور؛ وهو من بيت الحشمة والقضاء**"
وبذلك فالصورة الأخلاقية في المصادر ليست على وتيرة واحدة: فيها **مدحٌ لشخصه وسجية كرمه وطلبه للحديث**، وفيها — في الوقت نفسه — **انتقادٌ شديد لعدالته القضائية** بلغ حدَّ **سوء الذكر واشتهار الرشوة**.
في حوادث سنة ٣٥٢هـ، عند ذكر عَزله، قيل: " **وفيها عُزِلَ ابنُ أبي الشَّوارب عن القضاء، ونُقِضَت سجلاّتُه، وأُبْطِلَت أحكامُه مدةَ أيامه...**"[123]
وهذه قرينة عمليّة على شدّة السخط على قضائه؛ إذ لم يكتفِ السلطان بعزله، بل أبطل جميع سجلاته وأحكامه في مدّة ولايته.

3. اسباب الاستبعاد

تُجمع المصادر التاريخية على أنّ سبب عزل القاضي محمد بن الحسن بن أبي الشوارب في صفر سنة 334هـ / 945م كان ما نُسِب إليه من فسادٍ في ولايته القضائية، فقد ذُكر أنّه " **كان قبيح الذكر فيما يتولّاه من الأعمال، منسوبًا إلى الاسترشاء في الأحكام، والعمل فيها بما لا يجوز، وقد شاع ذلك عنه وكثر الحديث به** " [124] . ويبدو أنّ شيوع هذه التهمة في الأوساط السياسية والقضائية ببغداد قد هيّأ المناخ لعزله والقبض عليه، لاسيما في ظلّ الاضطراب الذي رافق خلافة المستكفي بالله وتنامي نفوذ القادة العسكريين، ممّا جعل صورة القاضي مرتبطةً مباشرةً بمدى نزاهته وسمعته في الرأي العام.
وبعد مضي اشهر قليلة حتى عاد لقضاء بغداد بعد القبض على المستكفي بالله واستخلفه المطيع لله: " **وفي رجب سنة 334 هـ لما قبض على المستكفي بالله واستخلفه المطيع لله فقلّد أبا الحسن الشرقيّة والحرمين واليمن ومصر وسر من رأى وقطعة من أعمال السواد وبعض أعمال الشام وسقي الفرات وواسط ثم صرف عن جميع ذلك في رجب 335 هـ**" [125]
واستبعاده عن القضاء بشكل نهائي في رجب س 335 ه دون ذكر سبب واضح، ولربما يكون لسبب ذاته وهي تهمة الرشوة.
تكشف تجربة محمد بن الحسن بن أبي الشوارب القضائية في بغداد أنّه شغل موقعًا محوريًّا على الجانب الغربي قبيل أول رجب 335هـ / 946م ، ثم صُرف في سياق إعادة بناء الجهاز القضائي بعد دخول البويهيين وترسيخ سلطة المطيع لله، ليتحوّل القضاء إلى مركزية أعلى تحت يد قاضٍ واحد (ابن أم شيبان) في الجانبين. ومن ثمّ فإن قيمة تجربة ابن أبي الشوارب ليست في طول مدّتها، بل في كونها حلقة انتقالية توضّح كيف كانت تُدار توازنات القضاء بين السلطان البويهي والخلافة العباسية وطبقة القضاة ذوي البيوتات .
ويتّضح من خلال الجمع بين هذين المسارين – مسار المديح ومسار الذم – أن التقييم الأخلاقي لأبي الحسن يدور على محورين مختلفين: محورُ صفاته الشخصية والعلمية، ومحورُ ممارساته الوظيفية في منصب القضاء. فالمادحون يشيرون إلى كرمه وجوده وحسن خُلقه وحرصه على الحديث والعلم، وهي صفات تتصل بشخصه وسلوكه اليومي وعلاقته بالعلماء والناس. أما الذامّون فيركّزون على ما أثير حوله من اتهامات في ميدان إدارة الأحكام والولايات، وفي مقدمتها الاسترشاء في القضاء، أي تلويث الحكم الشرعي بالمصالح والرشوة. وبذلك يبدو أن الخلل – إن صحّت الاتهامات – كان في دائرة الممارسة السلطانية لا في أصل تكوينه العلمي أو خُلُقه الفردي كما تصوّره بعض الروايات.

ولا يمكن إغفال البعد السياسي الذي يحيط بهذه الشهادات؛ فالقاضي محمد بن الحسن عاش في مرحلة شديدة الاضطراب من تاريخ الخلافة العباسية، زمن تغلّب البويهيين وتقلّب الولاءات بين دار الخلافة وأمراء الجند، وكانت مناصب القضاء الكبرى جزءاً من لعبة النفوذ بين القوى المتصارعة. وفي مثل هذا السياق يُحتمل أن تصبح التهم الأخلاقية – كاتهام القاضي بالرشوة وسوء السيرة – أداةً لتبرير العزل ومصادرة النفوذ، كما يُحتمل في الوقت نفسه أن تكون بعض هذه المآخذ متجذّرة في واقع فعلي من الفساد الإداري والمالي الذي شاع في مؤسسات الدولة آنذاك.

من هنا يمكن القول إن صورة محمد بن الحسن بن أبي الشوارب الأخلاقية لا تُفهَم إلا بوصفها نموذجاً لاجتماع النقيضين في شخصية واحدة: قاضٍ من بيت علم وقضاء وكرم، حظي بثقة الخلفاء، ووُصف بسعة الخُلق وحب الحديث، وفي الوقت نفسه علقت بسيرته شبهة الاسترشاء في الأحكام حتى بلغت حدَّ الشيوع على ألسنة الناس ودوّنتها كتب التاريخ.، ونحن نرجح كفة الاسترشاء ونذهب مع الذين اتهموه بذلك لان من خلال الاطلاع على احوال اسرته نجده الوحيد من بينهم اتهموه بهذا الاتهام .

الخاتمة

أسفر هذا البحث، بعد استقراء الإطار النظري للتقييم الأخلاقي للقضاة في العصر العباسي، وتتبع سيرة القاضي محمد بن الحسن بن أبي الشوارب وصورته في مصادر التراجم، عن جملةٍ من النتائج يمكن إجمالها في ما يأتي:

1. تبيَّن أن التقييم الأخلاقي للقضاة في العصر العباسي لم يكن حكمًا عابرًا أو هامشيًّا في كتب التاريخ والتراجم، بل كان جزءًا أصيلاً من بناء صورة القاضي، يقوم على معايير واضحة، في مقدمتها: العدالة والاستقامة الشخصية، والعلم والقدرة على الاجتهاد، والاستقلال عن هوى النفس والضغوط السياسية، وحسن السيرة بين الناس. وهذه المعايير لم تبقَ نظريةً مجرّدة، بل استُخدمت ميزانًا عمليًّا لقبول القاضي أو الطعن فيه.
2. أظهرت الدراسة أنّ الفقهاء والمحدّثين والمؤرخين في العصر العباسي قد ربطوا بين الصفة الأخلاقية للقاضي وبين شرعية أحكامه ومشروعية السلطة التي يعمل في إطارها؛ فمتى ما اختلّت العدالة أو شاع عن القاضي تعاطي الرّشوة أو الميل إلى أهل النفوذ، انعكس ذلك مباشرةً على الثقة بأحكامه، بل وعلى صورة جهاز القضاء بأكمله.
3. أوضحت المعالجة التاريخية لوظيفة القضاء أنّ القاضي لم يكن موظفًا إداريًّا فحسب، بل طرفًا أساسياً في الأحداث السياسية الكبرى (كإقرار البيعة أو الشهادة على خلع الخليفة)، وأنّ هذه الوظائف ذات الطبيعة "السيادية" رفعت من حساسية التقييم الأخلاقي للقضاة؛ لأن أيّ خلل في سلوك القاضي يُعدّ خللاً في رمز العدالة وشرعية السلطة معًا.
4. أثبت البحث، من خلال تتبع سيرة محمد بن الحسن بن أبي الشوارب، أنّه ينتمي إلى بيتٍ قضائي عريق (آل أبي الشوارب) عُرف بتوارث مناصب القضاء وقضاء القضاة في بغداد وغيرها، وأنّ هذا الانتماء أتاح له مكانةً بارزة في جهاز الدولة، حتى صار يُستدعى للشهادة في المواقف السياسية الحرجة، ويتولى تعيين غيره من القضاة في الأمصار، مما يدلّ على امتداد نفوذه القضائي والإداري.
5. بيّن تحليل نصوص المديح أنّ جانبًا مهمًّا من الصورة الأخلاقية لمحمد بن الحسن يقوم على الثناء على شخصه وطباعه؛ فقد وصفته طائفة من المصادر بأنه واسع الأخلاق، كريم، جواد، طلّابة للحديث، حسن المجلس، قريب من الناس وأهل العلم. وهذه الشهادات تقرّب صورته من نموذج القاضي العالم المُحسِن في معاشرته للناس وطلبه للعلم.
6. في المقابل، كشفت روايات الذمّ والانتقاد عن صورة أخرى حادّة، ركّزت على اتهامه بتعاطي الرشوة في الأحكام و"الاسترشاء" في القضاء، حتى شاع ذلك في بغداد، وأدى إلى عزله والقبض عليه، بل إلى نقض سجلاته وإبطال أحكامه في مدة ولايته. وهذه النتيجة توضح أنّ المجتمع السياسي في بغداد كان ينظر إلى الرشوة في القضاء باعتبارها خطيئة أخلاقية جسيمة تستوجب ليس مجرد العزل، بل محو الآثار العملية لأحكام القاضي أيضًا.
7. أظهرت المقارنة بين شهادات المديح والذم أنّ الصورة الأخلاقية لمحمد بن الحسن بن أبي الشوارب ليست على وتيرة واحدة؛ فشهادات المعاصرين القريبين منه ركزت على كرمه وأدبه وطلبه للحديث، بينما ركّزت كتب التاريخ اللاحقة على تهم الرشوة وسوء الذكر في الولاية القضائية. وهذا التباين يُرجَّح أن يكون نتاج تداخل عاملين:
   - عامل شخصي/اجتماعي يتصل بما عرف عنه من سماحةٍ وكرمٍ ومجالسةٍ لأهل العلم.
   - وعامل سياسي/مؤسسي يرتبط بتغوّل النفوذ البويهي، وتوتر العلاقة بين السلطة والقضاء، واستخدام تهم الفساد أحيانًا لتصفية الحسابات أو تبرير قرارات العزل.
8. دلّت تجربة محمد بن الحسن على أن المكانة العريقة للأسرة القضائية لا تكفي وحدها لضمان استمرار السمعة الأخلاقية الإيجابية؛ فآل أبي الشوارب الذين شكّلوا رمزًا للنزاهة العلمية والقضائية في أجيال

سابقة، أصبح بعض أفرادهم – في ظل تحولات العصر العباسي الثاني – محلَّ جدل ونقد، ما يبين أن التقييم الأخلاقي في المدونة التاريخية متغيّر بتغيّر الأشخاص والظروف السياسية، لا حُكمًا ثابتًا على الأسرة أو الطبقة بأكملها.

9. تكشف نتائج البحث كذلك عن ضرورة التعامل النقدي مع مصادر التراجم والتاريخ؛ إذ إنّ اعتماد حكمٍ أخلاقيٍّ شديد على خبرٍ واحدٍ أو سلسلة محدودة من الروايات، يفرض على الباحث التثبّت من أسانيدها، وربطها بسياقها السياسي والاجتماعي، وعدم الاكتفاء بنقلها دون تمحيص. وقد ظهر في حالة محمد بن الحسن أنّ معظم روايات الذم تعود إلى خبر الخطيب البغدادي ومن تبعه، في حين أنّ روايات المديح لا تُبطلها، بل تضيف طبقة أخرى من التعقيد إلى الصورة.
10. وأخيرًا، أكّد البحث من خلال هذا النموذج الجزئي (القاضي محمد بن الحسن بن أبي الشوارب) أنّ دراسة التقييم الأخلاقي للقضاة في العصر العباسي تُسهم في فهم أعمق لعلاقة الأخلاق بالسلطة في الحضارة الإسلامية، وتكشف كيف أنّ صورة القاضي في المخيال الجمعي كانت ميزانًا لقياس عدالة النظام السياسي نفسه؛ فكلما قويت سمعة القضاة في النزاهة والاستقلال، قويت ثقة الناس بالدولة وأحكامها، وكلما شاع عنهم الفساد والرشوة، تصدّعت هذه الثقة، وانعكس ذلك على شرعية الحكم واستقرار المجتمع.

وبذلك يمكن القول إنّ هذا البحث قد قدّم قراءةً مركّبة لصورة القاضي في المصادر العباسية، جمعت بين الإطار النظري لقيم القضاء، والتطبيق العملي على سيرة قاضٍ بعينه، بما يفتح الباب أمام دراسات أخرى تقارن بين نماذج متعددة من القضاة في العصور الإسلامية المختلفة، وتستثمر التقييم الأخلاقي بوصفه مدخلاً لفهم تاريخ القضاء والدولة والمجتمع.

المستخلص باللغة الانكليزية

This study examines the criteria for moral judgment of judges as formulated by jurists and hadith scholars, and reveals the ethical dimension in the history of the Abbasid judiciary, showing that ethical evaluation was not a secondary description in biographical literature, but rather a tool for shaping the judge's scholarly and practical image. The research adopts a historical-analytical method in reading the reports related to the life of Qadi Muhammad b. al-Hasan b. Abi al-Shawarib in works of history, biographical dictionaries, and jurisprudence, considering him a model in whom praise and blame converged. The study uncovers two contrasting images of his personality: an idealized image that highlights his generosity, good character, and pursuit of hadith, and a critical one that emphasizes accusations of accepting bribes and illicit gains, and the consequent dismissal from office and annulment of his rulings. The research concludes that the ethical evaluation of judges is the product of a complex interaction between legal and moral standards, on the one hand, and political and institutional considerations, on the other, which calls for a conscious, critical reading of the reports of praise and censure in historical sources.

Keywords: Qadi Muhammad b. al-Hasan b. Abi al-Shawarib; Al Abi al-Shawarib family; Judiciary; Abbasid era

---

الهامش

(1) نوال بنت عبد العزيز العيد، حقوق المرأة في ضوء السنة النبوية، دار الحضارة للنشر والتوزيع، ط1، ٢٠١٢ م، ص486

(2) عماد احمد صالح. مكانة القضاة عند الخلفاء العباسيين وأسباب امتناع بعضهم عن تولي القضاء. المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية. 21 (2023).

[3] ابن فرحون، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، ج1، ص11

[4] التسولي، البهجة في شرح تحفة الأحكام لابن عاصم، ج1، ص23

[5] الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، الباب السادس: في ولاية القضاء، ص110

[6] القرافي، الذخيرة، كتاب الأقضية، ص34

[7] الأحبش، سارة عبدالله، و السعد، سعد أحمد. (2024). القضاء في بغداد "145–380 هـ. / 762–990 م." في ضوء كتاب "أخبار القضاة" لطلحة بن محمد بن جعفر الشاهد البغدادي ت.380 هـ. مجلة وقائع تاريخية، ع41 ، 259 – 307.

[8] البغدادي، تاريخ بغداد، ج 12، ص 93.

[9] الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 7 ، ص 35

[10] ابن عاشور، التحرير والتنوير، تفسير آية: ﴿وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾

[11] القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، ج 4، باب «ما جاء في هدايا الأمراء»، ص 30–33.

[12] البغدادي، تاريخ بغداد، ج 14، ص 310

[13] أحمد، مريم ميلود سعد. (2017). لمحة عن القضاء الإسلامي من عصر النبوة إلى العصر العباسي. فكر وإبداع، ج112 ، 163 – 185.

[14] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج15، ص446.

[15] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج15، ص446.

[16] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج15، ص446.

[17] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج15، ص446.

[18] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج18، ص64.

[19] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص237.

[20] الأحبش، سارة عبدالله، و السعد، سعد أحمد. (2024). القضاء في بغداد "145–380 هـ. / 762–990 م." في ضوء كتاب "أخبار القضاة" لطلحة بن محمد بن جعفر الشاهد البغدادي ت.380 هـ. مجلة وقائع تاريخية، ع41 ، 259 – 307.

[21] عبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا السياسية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ١٩٨١ م، ص 236.

[22] عماد احمد صالح. (2023). مكانة القضاة عند الخلفاء العباسيين وأسباب امتناع بعضهم عن تولي القضاء. المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (21).

[23] ابن الكازروني ، مختصر التاريخ، ص12– ص15. الأنباري ، منصب قاضي القضاة، ص152.

[24] الطبري، ج9، ص389– ص390 ؛ ابن الجوزي ، المنتظم، ج12، ص79– ص80 . السيوطي ، تاريخ الخلفاء، ص333– ص334.

[25] المعتز بالله محمد وقيل، الزبير، أبو عبد الله بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد، ولد سنة 232هـ، وأمه أم ولد رومية تسمى قبيحة، وبويع له عند خلع المستعين في سنة 252هـ، وله 19 سنة، تولى الخلافة سنة ٢٥٢هـ وحتى ٢٥٥هـ ، ولم يل الخلافة قبله أحد أصغر منه، وكان

بديع الحسن، وقال علي بن حرب، أحد شيوخ ابن المعتز، ما رأيت خليفة أحسن منه، وهو أول خليفة أحدث الركوب بحلية الذهب، وكان الخلفاء قبل يركبون بالحلية الخفيفة من الفضة (السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص261).

(26) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص262

(27) ابن مسكويه، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، ج4، ص370 ؛ ابن الكازروني ، مختصر التاريخ، ص155 ؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج19، ص8 ؛ النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج22، ص315 ؛ بردي، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، ج2، ص335 ؛ بردي، مورد اللطافة في من ولي السلطنة والخلافة، ج1، ص165 ؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج6، ص236.

(28) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج12، ص37

(29) مراد ت. (2014). وظيفة قاضي القضاة في الدولة العباسية : النشأة والعوامل المؤثرة فيها وإشكالية من ولي المنصب . مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، 2(4)، 251-270.

(30) الأحبش، سارة عبدالله، و السعد، سعد أحمد. (2024). القضاء في بغداد "145-380 هـ. / 762-990 م." في ضوء كتاب "أخبار القضاة" لطلحة بن محمد بن جعفر الشاهد البغدادي ت.380 هـ. مجلة وقائع تاريخية، ع41 ، 259 - 307.

(31) منهاج جامعة المدينة العالمية (ماجستير)، السياسة الشرعية: 818.

(32) الأحبش، سارة عبدالله، و السعد، سعد أحمد. (2024). القضاء في بغداد "145-380 هـ. / 762-990 م." في ضوء كتاب "أخبار القضاة" لطلحة بن محمد بن جعفر الشاهد البغدادي ت.380 هـ. مجلة وقائع تاريخية، ع41 ، 259 - 307.

(33) صالح اللهيبي، القضاء فى الحضارة الاسلامية، دار ابن الجوزي، ط1، 1436هـ.

(34) البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص601 ؛ ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج14، ص117 ؛ البردي، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، ج3، ص320.

(35) الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج11، ص104 ؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص236 ؛ الدوري، قضاة بغداد، ج1، ص373 ؛ المكي، إتحاف الورى بأخبار أم القرى، ج2، ص392 ؛ الوادعي؛ تراجم رجال الدارقطني في سننه، ص381 ؛ ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج14، ص117 ؛ العسقلاني، رفع الإصر عن قضاة مصر، ص 354 ؛ بردي، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، ج3، ص 320 ؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، ج17، ص314؛ الكندي، الولاة وكتاب القضاة، ص545 ؛ السخاوي، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ج6 ، ص133 ؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج2، ص251 ؛ التنوخي، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، ج6، ص292.

(36) الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب، ج2، ص213 ؛ السمعاني، الأنساب، ج3، ص465.

(37) الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج11، ص104 ؛ ج12، ص518 ؛ ج13، ص413 ؛ البغدادي، تاريخ بغداد، ج3، ص451.

(38) ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، ص 114

(39) البغدادي، تاريخ بغداد، ج6، ص198.

(40) العبادي، آل ابي الشوارب ودورهم في القضاء.

(41) الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج11، ص104.

(42) الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج11، ص104 – ص105.

(43) أبو عبد الله ، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي أحد الأئمة الأعلام . فقيه ومحدِّث ، ورابع الأئمة الأربعة عند أهل السنة والجماعة، وصاحب المذهب الحنبلي في الفقه الإسلامي (الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج11، ص177).

(44) العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج3، ص634

(45) أبو عبد الرحمن ، أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني النسائي ، صاحب السنن (الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج14، ص125) .

(46) العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج3، ص634

(47) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج10، ص258

(48) صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب الأسدي بالولاء، أبو علي، المعروف بجزرة، من أئمة أهل الحديث، ولد بالكوفة، وسكن بغداد. ورحل إلى الشام ومصر وخراسان، في طلب الحديث، ولم يكن في العراق وخراسان في عصره أحفظ منه، واستقر في بخارى سنة ٢٦٦ هـ وتوفي بها، كان صدوقا ثبتا أمينا، وكان ذا مزاح ودعابة، ولقب بجزرة لأنه صحف في حديث، (كانت له خرزة) فقال: جزرة (الزركلي، الاعلام، ج3، ص195).

(49) العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج3، ص634

(50) محمد بن عثمان بن محمد بن أبي شيبة العبسي، من عبس غطفان، أبو جعفر الكوفي، مؤرخ لرجال الحديث. من الحفاظ. مختلف في توثيقه. قال الذهبي، له تآليف مفيدة، منها تاريخ كبير، مات ببغداد عن نيف وثمانين عاما (الزركلي، الاعلام، ج6، ص260).

(51) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج10، ص258

(52) مسلمة بن القاسم بن إبراهيم بن عبد الله بن حاتم، أبو القاسم، مؤرخ أندلسي، من العلماء بالحديث. من أهل قرطبة. قام برحلة واسعة، وعاد إلى بلده فكف بصره. له كتب، منها التاريخ الكبير وتاريخ في الرجال، شرط فيه أن لا يذكر إلا من أغفله البخاري في تاريخه (الزركلي، الاعلام، ج7، ص224).

(53) العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج3، ص634

(54) الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج12، ص518

(55) محمد وقيل الزبير، أبو عبد الله بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد. ولد سنة 231هـ، وأمه أم ولد رومية تسمى قبيحة، وبويع له عند خلع المستعين في سنة 252هـ، وله 19 سنة، ولم يل الخلافة قبله أحد أصغر منه، وكان بديع الحسن، قال علي بن حرب، أحد شيوخ ابن المعتز في الحديث: ما رأيت خليفة أحسن منه، وهو أول خليفة أحدث الركوب بحلية الذهب، وكان الخلفاء قبل يركبون بالحلية الخفيفة من الفضة (السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص261).

(56) القاضي، أخبار القضاة، ج2، ص181

(57) المتوكل على الله: جعفر أبو الفضل بن المعتصم بن الرشيد، أمه أم ولد اسمها شجاع، ولد سنة 205هـ وقيل: 207هـ، وبويع له في ذي الحجة سنة 232هـ (السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص252).

(58) المنتصر بالله محمد، أبو جعفر، وقيل: أبو عبد الله، بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد، أمه أم ولد رومية اسمها حبشية. تولى الخلافة ٢٤٧هـ وحتى ٢٤٨هـ، وبُيع له بعد قتل أبيه في شوال سنة 247هـ، فخلع أخويه المعتز والمؤيد من ولاية العهد الذي عقده لهما المتوكل بعده (السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص259 – ص260).

(59) إبراهيم بن المتوكل بن المعتصم، عقد له أخوه بولاية عهد الخلافة من بعده، ودعي له في الأمصار، ثم بلغ المعتز عنه أمر، فضربه، وخلعه من العهد، وحبسه يوما، ثم أخرج ميتا، فقيل: أجلس في الثلج حتى مات بردا، وبعث به إلى أمه، فبعثت تقول لقبيحة أم المعتز: عن قريب ترين المعتز ابنك هكذا، قتل المؤيد في رجب سنة 252هـ (الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج10، ص44).

(60) ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج9، ص5 ؛ ابن العديم، بغية الطلب فى تاريخ حلب، ج8، ص292.

(61) المستعين بالله: أبو العباس أحمد بن المعتصم بن الرشيد، وهو أخو المتوكل، تولى الخلافة ٢٤٨هـ، وحتى ٢٥٢هـ (السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص260)

(62) الكتبي، فوات الوفيات، ج1، ص140 ؛ ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج9، ص5 ؛ ابن العديم، بغية الطلب فى تاريخ حلب، ج8، ص292 ؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق ، ج18، ص308.

(63) ابن عساكر، تاريخ دمشق ، ج18، ص309؛ ابن العديم، بغية الطلب فى تاريخ حلب، ج8، ص292.

(64) محمد بن عبد الله بن طاهر هو أحد كبار رجال الدولة العباسية في القرن الثالث الهجري، ينتمي إلى أسرة الطاهريين ذات النفوذ العسكري والإداري. تولّى ولاية بغداد وكان مسؤولًا عن شرطتها، كما حكم مكة والمدينة في بعض الفترات. عُرف بدوره السياسي البارز خلال الصراع بين المعتز بالله والمستعين بالله، حيث بدأ مؤيدًا للمستعين ثم "مال إلى المعتز وكاتب سرا"، مما ساهم في خلع المستعين وتثبيت المعتز خليفة، إلى جانب عمله الإداري، كان محمد بن عبد الله بن طاهر أديبًا وشاعرًا، وله مساهمات في الحياة الثقافية، وكان راعيًا للعلماء والأدباء في عصره (ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص92 ؛ ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج12، ص68).

(65) القلقشندي، مآثر الإنافة في معالم الخلافة، ج1، ص242 ؛ أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج2، ص43 ؛ ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج1، ص222؛ بكري، تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، ج2، ص340 ؛ اليافعي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان، ج2، ص117 ؛ جلبي، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، ج1، ص238.

(66) القاضي، أخبار القضاة، ج3، ص303

(67) الذهبي، العبر في خبر من غبر وذيوله، ج1، ص375.

(68) المعتمد على الله (٢٢٩ – ٢٧٩ هـ = ٨٤٣ – ٨٩٢ م) الخليفة أحمد بن المتوكل على الله جعفر العباسي أبو العباس، وقيل، أبو جعفر، أحمد بن المتوكل على الله جعفر بن المعتصم أبي إسحاق بن الرشيد، الهاشمي العباسي السامري، وأمه رومية اسمها فتيان. ولد، سنة 229هـ، استخلف بعد قتل المهتدي بالله في سادس عشر رجب سنة 256هـ، استعمل أخاه أبا أحمد الموفق على سائر المشرق، وعقد بولاية العهد لابنه جعفر، ولقبه المفوض إلى الله، واستعمله على مصر والمغرب، وانهمك في اللهو واللعب، واشتغل عن الرعية، فكرهوه (الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج12، ص540).

(69) الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج12، ص518.

(70) الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج13، ص412

(71) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج9، ص523 ؛ العسقلاني، رفع الإصر عن قضاة مصر، ص279.

(72) الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج3، ص346

(73) الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ج3، ص346

(74) الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج13، ص413

(75) طلحة بن محمد بن جعفر الشاهد، أبو القاسم، مؤرخ، من أهل بغداد. له (أخبار القضاة) (الزركلي، الاعلام، ج3، ص229).

(76) أبو إسحاق ، إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن محدث البصرة حماد بن زيد بن درهم الأزدي ، مولاهم البصري ، المالكي ، قاضي بغداد ، وصاحب التصانيف . مولده سنة تسع وتسعين ومائة واعتنى بالعلم من الصغر (الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج13، ص340).

(77) العسقلاني، رفع الإصر عن قضاة مصر، 279.

(78) القاضي، أخبار القضاة، ج3، ص285

(79) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج13، ص105

(80) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج23، ص13 ؛ البغدادي، تاريخ بغداد، ج3، ص451.

(81) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج13، ص105

(82) القاضي، أخبار القضاة، ج3، ص293

(83) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج23، ص13

(84) السمعاني، الأنساب، ج8، ص164.

(85) البغدادي، تاريخ بغداد، ج7، ص351.

(86) التنوخي، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، ج4، ص243

(87) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج25، ص234.

(88) النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج23، ص190– ص191.

(89) ابن مسكويه، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، ج6، ص230– ص231.

(90) النويري، نهاية الأرب، ج23، ص191.

(91) قاضي القضاة ببغداد ، أبو محمد ، عبد الله بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم ، البغدادي الشافعي ، المعروف بابن الأكفاني، جمع له جميع قضاء بغداد في سنة 396 هـ مات سنة 405هـ وله 89 سنة (الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج17، ص152).

(92) الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج5، ص85 ؛ البغدادي، تاريخ بغداد، ج6، ص197 ؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص611 ؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج28، ص417 ؛ ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج15، ص176.

(93) ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص611 ؛ الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج5، ص85.

([94]) الذهبي ، تاريخ الإسلام، ج9، ص279.

[95] أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم البغدادي الزاهد المعروف بـ غلام ثعلب، (345 هـ / ص957م)، عالم لغوي، ومحدث، سُمي بغلام ثعلب لملازمته شيخه في اللغة أبي العباس ثعلب، وكان علمه واسع بلسان العرب وكلامهم، له العديد من التصانيف أشهرها «ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن» المعروف بالياقوتة (الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج15، ص508).

[96] القاضي أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي مولاهم ، البغدادي ، صاحب كتاب " معجم الصحابة " ولد سنة 265 هـ (الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج15، ص527).

[97] ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص611.

[98] ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص611.

[99] سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، ج17، ص314 ؛ الكندي، الولاة وكتاب القضاة، 545 ؛ السخاوي، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ج6، ص133.

[100] البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص197

[101] أبو العباس أحمد بن محمد الطوسي، ابن مسروق، الشيخ الزاهد الجليل، الإمام أبو العباس، البغدادي، شيخ الصوفية، توفي في صفر سنة ثمان وتسعين ومائتين، وعاش أربعا وثمانين سنة ، أصله من طوس، لكنه سكن بغداد ومات بها (ابن الجوزي، صفة الصفوة، ج2، ص318).

[102] الحسين بن علي بن محمد بن يوسف بن بحر بن بهرام بن المرزبان، أبو القاسم بن أبي الحسن الكاتب، جد أبي القاسم الوزير، وعرف أبوه أبو الحسن بالمغربي لأنه كان يختلف على ديوان المغرب، فنسب إليه، ولد ببغداد ونشأ بها، وقدم حلب واستكتبه سيف الدولة أبو الحسن بن حمدان، وحظي عنده، ومات في أيامه بحلب (ابن العديم ، بغية الطلب في تاريخ حلب، ج6، ص271).

[103] العسقلاني، رفع الإصر عن قضاة مصر، ص354

[104] ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج14، ص117

[105] ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج14، ص117 ؛ المنصوري، الدليل المغني لشيوخ الإمام أبي الحسن الدارقطني، ص 373 ؛ السخاوي، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ج6، ص133.

[106] البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص198؛ الوادعي، تراجم رجال الدارقطني في سننه، ص382 ؛ بردي، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، ج3، ص320 ؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج2، ص251.

[107] السخاوي، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ج6، ص133.

[108] البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص601- ص602؛ التنوخي، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، ج4، ص140

[109] البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص601- ص602

[110] ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص236 ؛ ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج14، ص117 ؛ البغدادي، تاريخ بغداد، ج 2، ص601 ؛ المنصوري، الدليل المغني لشيوخ الإمام أبي الحسن الدارقطني، ص373 ؛ التنوخي، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، ج4، ص140 ؛ الوادعي، تراجم رجال الدارقطني في سننه، 382 .

[111] البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص197.

[112] التنوخي، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، ج4، ص140

[113] ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص236

[114] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص197

[115] ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم و الملوك ، ج14، ص117

[116] الأديب البليغ ، صاحب الترسل البديع أبو إسحاق ، إبراهيم بن هلال الصابئ الحراني المشرك . حرصوا عليه أن يسلم فأبى ، وكان يصوم رمضان ، ويحفظ القرآن ، ويحتاج إليه في الإنشاء . كتب لعز الدولة بختيار . ولما تملك عضد الدولة هم بقتله وسجنه ، ثم أطلقه في سنة 371 فألف له كتاب ، " التاجي في أخبار بني بويه " . مات في سنة 384هـ وله 71 سنة ، ويقال ، قتله لأنه أمره بعمل التاريخ

التاجي ، فدخل عليه رجل ، فسأله ما تؤلف ؟ فقال ، أباطيل ألفقها ، وأكاذيب أنمقها ، فتحرك عليه عضد الدولة وطرده ، ومات (ابن الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج16، ص524)

(117) الكندي، الولاة وكتاب القضاة، 545.

(118) السخاوي، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ج6، ص133.

(119) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، ج17، ص315

(120) البغدادي، تاريخ بغداد، الطبعة العلميه، ج2، ص197

(121) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم و الملوك ، ج14، ص117

(122) الذهبي، تاريخ الاسلام، ج7، ص857

(123) ابن كثير، البداية والنهاية، ج5 ، ص261

(124) التنوخي، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، ج4، ص142 ؛ المنصوري، الدليل المغني لشيوخ الإمام أبي الحسن الدارقطني، ص373 ؛ ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج14، ص117؛ البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص602 ؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، ج17، ص315 .

(125) التنوخي، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، ج4، ص140 – ص141.

المصادر والمراجع

اولاً: الكتب

- القرآن الكريم
- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين (ت ٦٣٠هـ)

1. الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ١٩٩٧م.
2. اللباب في تهذيب الأنساب، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ١٩٨٠ م.

- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)

3. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢ م.
4. صفة الصفوة، تحقيق: أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠م.

- ابن العديم، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم (ت ٦٦٠ هـ)

5. بُغْيَة الطَّلَب في تاريخ حلب، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر.

- ابن فرحون، إبراهيم بن علي.

6. تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1406هـ.

- ابن الكازروني، الشيخ ظهير الدين علي بن محمد البغدادي (ت697 هـ)

7. مختصر التاريخ من اول الزمان إلى منهى دولة بني العباس، تحقيق: مصطفى جواد، سالم الآلوسي، المؤسسة العامة للصحافة، بغداد، 1970م.

- ابن الوردي، عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، أبو حفص، زين الدين ابن الوردي المعري الكندي (ت ٧٤٩هـ)

8. تاريخ ابن الوردي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، ١٩٩٦م

- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦ هـ)

9. جمهرة أنساب العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ١٩٦٢ م.

- ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)

10. تفسير القرآن العظيم، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م
11. البداية والنهاية، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤٢٠ هـ.

- ابن مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب الرازي (٣٢٠ – ٤٢١ هـ)

12. تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق: الدكتور أبو القاسم إمامي، دار سروش للطباعة والنشر، طهران، ٢٠٠٢ م

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١ هـ)

13. لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٤١٤ هـ
14. مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، ط1، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق – سوريا، ١٩٨٤ م.

- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ)

15. المختصر في أخبار البشر، المطبعة الحسينية المصرية، ط1.

❖ الأنباري، عبد الرزاق علي الأنباري

16. منصب قاضي القضاة في الدولة العباسية منذ نشأته حتى نهاية العهد السلجوقي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٧ م.

❖ البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣ هـ)

17. تاريخ بغداد (تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها وواريها)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٢ م.

❖ بكري ، حسين بن محمد بن الحسن الديار بكري (ت ٩٦٦ هـ)

18. تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، المطبعة الوهبية، مصر، ١٢٨٣هـ

❖ التنوخي، أبو علي المحسن بن علي بن محمد بن أبي الفهم داود البصري (ت ٣٨٤ هـ)

19. نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، ١٣٩١ هـ

❖ التُّسُولي، علي بن عبد السلام بن علي، أبو الحسن التُّسُولي (ت ١٢٥٨هـ)

20. البهجة في شرح التحفة ((شرح تحفة الحكام))، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ط1، ١٩٩٨م

❖ الجزري، ابن الأثير عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني (ت ٦٣٠ هـ)

21. اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر، بيروت، ١٩٨٠ م

❖ جلبي، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بكاتب جلبي (ت ١٠٦٧ هـ)

22. سلم الوصول إلى طبقات الفحول، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، 2010م.

❖ الدوري، ابراهيم عبد الغني

23. قضاة بغداد، تحقيق، اسامة ناصر النقشبندي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2001م

❖ الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ)

24. سير أعلام النبلاء، تحقيق جماعي بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1985م.

25. العبر في خبر من غبر وذيوله، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت

26. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط1، 1992م.

27. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1993م.

❖ الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس (ت ١٣٩٦ هـ)

28. الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2002

❖ سبط ابن الجوزي، يوسف بن قِزْ أوغلي بن عبد الله (٥٨١–٦٥٤ هـ)

29. مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، محمد بركات وآخرون، دار الرسالة العالمية، دمشق – سوريا، ط1، 2013

❖ السخاوي، شمس الدين (ت ٩٠٢ هـ)

30. التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م.

❖ السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت ٥٦٢ هـ)

31. الأنساب، تحقيق: عبد الله عمر البارودي ، دار الجنان – دار الفكر، بيروت، ط1، 1988

❖ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت ٩١١ هـ)

32. تاريخ الخلفاء، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط1، 2004م.

❖ صالح اللهيبي

33. القضاء فى الحضارة الاسلامية، دار ابن الجوزي، ط1، 1436هـ.

❖ الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (ت ٧٦٤ هـ)

34. الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 2000 م

❖ الطبري، محمد بن جرير (٢٢٤–٣١٠ هـ)

35. تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت ١٤٠١ هـ)، دار المعارف، مصر، ط2، 1967 م.

❖ العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)

36. تهذيب التهذيب، تحقيق: إبراهيم الزيبق، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2014 م.

37. رفع الإصر عن قضاة مصر، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998 م.

❖ عبد القادر عودة

38. الإسلام وأوضاعنا السياسية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ١٩٨١ م.

❖ القاضي ، وكيع ، محمد بن خلف بن حيّان (ت ٣٠٦ هـ)

39. أخبار القضاة، تحقيق: عبد العزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة ، 1947 م.

❖ القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري (ت ٨٢١ هـ)

40. مآثر الإنافة في معالم الخلافة، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط2، 1985 م.

❖ القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس.

41. الذخيرة. دار الغرب الإسلامي ، بيروت، ط1، ١٩٩٤ م

❖ الكتبي، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون، الملقب بصلاح الدين (ت ٧٦٤ هـ)

42. فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1974 م.

❖ الكندي، محمد بن يوسف بن يعقوب (ت بعد ٣٥٣ هـ)

43. الوُلاة والقُضاة، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2003 م.

❖ الماوردي، علي بن محمد.

44. الأحكام السلطانية والولايات الدينية. تحقيق أحمد مبارك البغدادي، دار عالم الكتب

❖ مُغْلطاي بن قليج البكجري الحنفي، علاء الدين (٦٨٩–٧٦٢ هـ)

45. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 1422 هـ / 2001 م.

❖ المكي، النجم عمر بن فهد، محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن فهد (٨١٢ – ٨٨٥ هـ)

46. إتحاف الورى بأخبار أم القرى، تحقيق: فهيم محمد شلتوت وآخرون، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط1، ١٩٩٠ م.

❖ المنصوري، أبو الطيب نايف بن صلاح بن علي

47. الدليل المغني لشيوخ الإمام أبي الحسن الدارقطني، تحقيق: سعد بن عبد الله الحميد، حسن مقبولي الأهدل، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1428 هـ / 2007 م.

❖ نوال بنت عبد العزيز العيد

48. حقوق المرأة في ضوء السنة النبوية، دار الحضارة للنشر والتوزيع، ط1، ٢٠١٢ م، ص486

❖ النوري، السيد أبو المعاطي ، أحمد عبد الرزاق عيد، محمود محمد خليل (ت ١٤٠١ هـ)

49. موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، عالم الكتب، ط1، 1997

❖ النويري، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري (ت ٧٣٣ هـ)

50. نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط1، 1423 هـ.

❖ الوادعي، مُقبل بن هادي بن مُقبل الهَمداني (ت ١٤٢٢ هـ)

51. تراجم رجال الدارقطني في سننه الذين لم يترجم لهم في التقريب ولا في رجال الحاكم، دار الآثار، صنعاء، ط1، 1999

❖ اليافعي، عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان (أبو محمد عفيف الدين، ت ٧٦٨ هـ)

52. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1997 م.

ثانياً: الدوريات والمقالات العلمية المحكمة

❖ الأحبش، سارة عبدالله، و السعد، سعد أحمد..

1. القضاء في بغداد "145–380 هـ. / 762–990 م." في ضوء كتاب "أخبار القضاة" لطلحة بن محمد بن جعفر الشاهد البغدادي ت.380 هـ. مجلة وقائع تاريخية، ع41 ، (2024)

❖ أحمد، مريم ميلود سعد.

2. لمحة عن القضاء الإسلامي من عصر النبوة إلى العصر العباسي. فكر وإبداع، ج112 ، (2017).

❖ العبادي، علي غانم جثير

3. آل ابي الشوارب ودورهم في القضاء، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد 7، 1998.

❖ عماد احمد صالح.

4. مكانة القضاة عند الخلفاء العباسيين وأسباب امتناع بعضهم عن تولي القضاء. المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (21). (2023)

❖ مراد ت.

5. وظيفة قاضي القضاة في الدولة العباسية : النشأة والعوامل المؤثرة فيها وإشكالية من ولي المنصب . مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، 2(4) (2014).